قضية جنوب السودان :دراسة تاريخية سياسية

ا.م.د منى حسين عبيد*

الملخص :

شهدت منطقة جنوب السودان أوضاعاً سياسية تختلف عما شهدتها بقية أجزاء السودان اذ خضعت تلك المنطقة الى سيطرة مختلف القوى الخارجية، ومنها الحكم التركي المصري عام 1820م، والغزو البريطاني-المصري عام 1898، إذ عانت منطقة الجنوب من سياسة استعمارية كان الهدف منها فصل جنوب السودان عن بقية اجزاء البلاد اذ اتبعت الادارة البريطانية شتى السياسات لجعل الجنوب يعيش حالة من التخلف والانعزال، وفق سياسة بريطانيا (فرق تسد). الامر الذي ادى الى خلق حالة من الفرقة بين ابناء البلد الواحد، ليس هذا فحسب فقد تفاقمت المشكلة بعد الاستقلال نتيجة للسياسات الخاطئة التي اتبعتها مختلف الحكومات السياسية التي تعاقبت على حكم السودان.

Abstract:

South Sudan witnessed political situations different from that of the rest of Sudan, that it was under the control of various external forces, including the Turkish-Egyptian rule in 1820 and the British-Egyptian invasion in 1898, where the south suffered a colonial policy aimed at separating South Sudan from The rest of the country. The British administration has adopted various policies to make the south live underdevelopment and isolation, according to the policy of Britain (divide and rule). This created a state of division between the people of the same country, not only that, the problem was worsened after independence as a result of the wrong policies adopted by the various political governments that have successively governed Sudan.

* مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد ، Muna_2205@yahoo.com

المقدمة

تعد مشكلة جنوب السودان واحدة من المشكلات المعقدة التي عانى منها السودان ،والتي زرع بذورها الاستعمار البريطاني ،اذ كانت لسياسته التي اتبعها الاثر الكبير في اشاعة الانقسام بين ابناء البلد الواحد.وذلك من خلال وضع مختلف الخطط التي تحقق عملية فصل ابناء الجنوب عن شماله والمتمثلة باتباع سياسة (لالتعريب جنوب السودان) بهدف مسح الوجود العربي الإسلامي في الجنوب والتخلص من الوجود الثقافي العربي.مما يدل على ان الاستعمار البريطاني كان يسعى لتكريس حالة التجزئه والانفصال.فضلا عن ذلك ،حرمت الجنوبيين من استحقاقهم من الاتفاقية التي عقدت بين مصر والسودان لتقرير مصير السودانيين عام 1953 والتي ترتب عليها نتائج عكسية على الجنوب، اذ لم يتمكن الجنوبيين من اسماع صوتهم في تلك الاتفاقية او حتى معرفة ارائهم ،وحتى بعد اجراء الانتخابات التي أعقبت المعاهدة والوعود التي قطعت للجنوبيين سواء من جانب الأحزاب الشمالية أو من جانب المصريين، لم يتحقق منها شيء لسكان جنوب السودان.

ولم يكن وضع الجنوب افضل حينما اعلن استقلال السودان في كانون الثاني 1956،فقد اخفقت الحكومات المتعاقبة من ايجاد الحل المناسب لمشكلة جنوب السودان سواء كانت تلك الحكومات مدنية ام عسكرية.

وبالرغم من كثرة الدراسات التي تطرقت لتلك المشكلة ،الا اننا سعينا لدراستها دراسة تاريخية سياسية لمعرفة سياسة الاستعمار في تلك المرحلة وما الت اليه تجاه السودان عامة والجنوب خاصة.فضلا عن التطرق الى قضية الجنوب في عهد الحكومات السودانية المتعاقبة لما كان لها من تاثير كبير على سياسات تلك الانظمة.معتمدين على المنهج التاريخي لتتبع مراحل تطور مشكلة حنوب السودان عبر الحقب الزمنية المختلفة التي مرت على السودان وتعاقب انظمة الحكم فيه واختلاف طريقة كل حكومة في التعاطي مع مشكلة جنوب السودان،فضلا عن اعتماد المنهج الوصفي لوصف طبيعة الاحداث التي شهدتها منطقة جنوب السودان.

اولا- جنوب السودان والحكم الثنائي

كان جنوب السودان جزءا من السودان خلال العهد التركي المصري ،بعد ان افتتحه الخديوي اسماعيل في العام 1867 ،وكان صمويل بيكر المستكشف المعروف اول حاكم عينه الخديوي على المنطقة التي حملت اسم مديرية خط الاستواء ،والذي عمل على مقاومة اطماع البلجيك من الجنوب الغربي،وعلى التصدي لمحاولات المهديين،ضم الجنوب الى السودان في عهد الخليفة عبد الله التعايشي، نجح الخليفة عبد الله التعايشي في السيطرة على قسم كبير من الجنوب[1].الا انه لم يستمر طويلا اذ تمكنت بريطانيا من اخضاع السودان

للحكم الثنائي (المصري-البريطاني) في العام 1899 وعلى اثرها قامت بريطانيا باتباع سياسة خاصة تجاه منطقة جنوب السودان ، تقوم على ركيزتين[2]:-

الاولى :-محاولة إضعاف الوجود العربي في الجنوب بحجة أن وجودهم قد يؤدي الى حدوث الاضطرابات، ولاسيما ان أبناء الجنوب ينظرون إلى الشماليين بعدهم هم من كانوا يمارسون تجارة الرق تجاه الجنوبيين ،الامر الذي ادى الى وصفهم "بالجلابة."

الثانية: -السعي الى إضعاف الثقافة العربية، من خلال احلال اللغة الانكليزية محل العربية كلغة عامة أو بتشجيع انتشار اللهجات المحلية وتحويلها إلى لغات مكتوبة. فضلا عن منع انتشار الإسلام الامر الذي تكفلت به الإرساليات التبشيرية التي أطلق لها حرية العمل الديني في الجنوب على عكس الشمال، حيث حاولت تكريسها في ميادين التعليم والخدمات الصحية.

ومثل العام 1910 نقطة البدء في الاتجاه نحو تطبيق السياسة البريطانية بهدف فصل جنوب السودان عن شماله وذلك لسببين [3]:-

الاول:-من اجل إقامة إدارة فعالة في تلك المناطق الشاسعة (أعالي النيل، بحر الغزال، منجالا) . وقد استعانت السلطات البريطانية بوسائل متعددة لتحقيق ذلك مثل :تخويل زعماء القبائل بعض الصلاحيات الإدارية،والاستعانة بالإرساليات التبشيرية لتنفيذ ما أسموه بـ"تمدين البشر."

الثاني:-عملت خلال العام ذاته انتقال حاجز اللادو (Lado Enclave) من إدارة حكومة الكونغو إلى إدارة حكومة السودان البريطانية، وذلك بهدف الإبقاء على يوم الأحد كإجازة أسبوعية. إلا أن السلطات المحلية في المديريات الجنوبية خشيت رد فعل الشماليين المسلمين المقيمين في الجنوب على اتخاذ مثل تلك الخطوة.

ولاسيما ان الوجود العربي الإسلامي في المديريات الجنوبية كان يتمثل في ثلاث مجموعات[4]:

1- قوات الجيش المصري المعسكرة في الجنوب.

2- الموظفون المصريون والسودانيون ممن كان يحتاج إليهم لتسسير الامور الإدارية في الجنوب.

3- التجار الشماليون الذين كان يعمل بعضهم لحسابه الخاص والبعض الآخر لحساب بيوت تجارية في الشمال.

ومن اجل التخلص من تهديدات المجموعة الأولى أوصى حاكم منجالا في مارس/ آذار 1911 باتخاذ خطوات لتجنيد السودانيين الجنوبيين وتشكيل ما يعرف "بالفرقة الاستوائية". وانتهى الأمر بخروج آخر جندي من القوات السودانية الشمالية من الجنوب يوم السابع من

ديسمبر/ كانون الأول 1917. ولم يمض أكثر من شهر حتى تم الاعتراف بيوم الأحد إجازة أسبوعية.

كما سعت بريطانيا الى اتباع سياسة من شأنها التخلص من المسلمين الشماليين وقدمت كافة التسهيلات بهدف الحاق الجنوبيين بالمدارس الحكومية الا انهم لم ينجحوا في ذلك، الأمر الذي دفعهم في نهاية الأمر لأن يتركوا تلك المهمة للإرساليات التبشيرية. كما فرضت اللغة الإنجليزية في التعليم.

وتمكنت من التخلص من التجار الشماليين. وقد أكد حاكم منجالا "أوين باشا" في 10 يناير/ كانون الثاني 1918 أنه قد نجح في إبعاد من أسماهم "كافة المتعصبين من الجنود أو التجار" وأعرب لبريطانيا عن رغبته في ألا يعودوا أبدا إلى الجنوب[5].

وعمل الحاكم العام البريطاني (ريجنالد ونجت) على تشكيل فرقة عسكرية من الجنوبيين فقط،وقد نجح في ذلك واصبحت الفرقة جاهزة عسكريا من حيث التدريب والتأهيل وذلك في العام 1918 ،وقد حرص ان يبنى التشكيل العقائدي لهذه الفرقة على اسس دينية فرنجية ،وان تقام فيها الشعائر المسيحية باللغة المحلية،وعلى ان تصدر الاوامر للفرقة باللغة الانكليزية[6].

ومع آنتهاء الحرب العالمية الاولى، وتصاعد الوعي الوطني السوداني عام 1924، أخذت الادارة البريطانية تنتهج سياسة حازمة وصارمة لفصل الجنوب عن الشمال، وتجلت تلك السياسة في تقرير اللورد ملنر[7] الذي نادى بإبعاد الاسلام عن الجنوب، ورای بإمكانية فصل الجنوب (السود) من الشمال (العرب) وربطه مع بعض الانظمة في افريقيا الوسطى، وعمدت الادارة البريطانية الى ادخال نظام الادارة الاهلية، إذ كان هدفها الاعتماد على زعماء القبائل الجنوبية لتخلق منهم قوة اجتماعية معادية للشمال حتى لا يتأثر الجنوب بتيارات المد الوطني وذلك توطئة لعزله ثم فصله[8].

ومن ناحية أخرى، عمد المستعمر على وضع حاجز بين الشمال والجنوب من خلال سياسة الأراضي المقفولة التي صدرت في قانون المناطق المقفولة عام 1922. وقد كان من مضار هذا القانون عزل الجنوب حتى لا يتصل بالشمال، وذلك لأن المستعمر كان مدركاً لقوة الحضارة العربية الإسلامية التي اكتسبها أهل الشمال من خلال المعايشة والمصاهرة مع إخوانهم ذوي الأصول العربية، فقد كان إصرار المستعمر على محاربة الثقافة العربية الإسلامية ومنع استخدام اللغة العربية والأسماء العربية ومنع دخول العرب والمسلمين إلى الأقاليم الجنوبية خوفاً من وقوع جنوب السودان تحت تأثير الحضارة العربية والإسلامية، ومن ثم اجتياحها للدول الإفريقية جنوب الصحراء ومنعاً لإقامة الجسور والروابط الثقافية التي ستمتد من شمال السودان. كما عمد المستعمر إلى إظهار التباين والفوارق الاقتصادية بين الشمال والجنوب، حيث أبقى على الأقاليم الجنوبية متخلفة عن الأقاليم الشمالية اقتصاديا، فلم يتم استغلال الموارد الطبيعية والبشرية في الجنوب حتى صار المواطن

الشمالي له الحظوة والغلبة في وظائف الخدمة المدنية والعسكرية، وسعى المستعمر أيضاً إلى تأجيج الصراع من خلال محاربته الإسلام ومعركته الشرسة التي أدارها بكل آلياته لإظهار الجنوب منطقة تحمل طابع الثقافة المسيحية، وإبعاد التأثير الإسلامي العربي بحجة أن هذا التأثير سيسلب جنوب السودان هويته الإفريقية، علماً بأن عدداً كبيرا من الدول الإفريقية ذات الريادة في المحيط الإفريقي هي ذات ثقافة إسلامية أو عربية إسلامية [9].

لاقت السياسة التي اتبعتها الإدارة البريطانية اتجاه الجنوب معارضة شديدة من الوطنيين إذ تقدم مؤتمر الخريجين في 3 نيسان 1942م بمذكرة إلى الحاكم العام يشرح فيها الأماني القومية للسودان ويطالب بالعمل على تنفيذها وكان من ضمن مطالبها (إلغاء قوانين المناطق المقفولة ورفع قيود الاتجار والانتقال عن السودانيين داخل السودان ووقف الإعانات للمدارس والإرساليات وتوحيد برامج التعليم في الشمال والجنوب)[10].

ونتيجة لذلك بدأت الضغوط من داخل إدارة الحكم الثنائي نفسها لإعادة النظر في سياسة الحكومة في الجنوب، إذ أخذت الإدارة البريطانية تعمل على إعادة دمج الجنوب في السودان الموحد، وتركز على تمكين الجنوبيين من توسيع اتصالاتهم مع الشماليين، فضلاً عن دمج الجنوب في المؤسسات الوطنية، إلى جانب تطوير النظام التعليمي في منطقة جنوب السودان.

وكانت أول خطوة في طريق العدول عن السياسة الجنوبية عندما عقدت الإدارة البريطانية مؤتمر إدارة السودان عام 1946م الذي أوصى بتحويل المجلس الاستشاري إلى جمعية تشريعية تتألف من أعضاء سودانيين يمثلون السودان بأجمعه شماله وجنوبه .كما نظمت الإدارة البريطانية مؤتمراً في جوبا في 12 حزيران 1947م برئاسة السكرتير الإداري (جيمس روبرتسون) شارك فيه (17) جنوبياً و(5) شماليين، وكان هذا أول مؤتمر من نوعه يضم الشماليين والجنوبيين للبحث في مصيرهم السياسي، ووافق الجنوبيون على فكرة إنشاء جمعية تشريعية تضم شماليين وجنوبيين على السواء[11].

وفي حقبة الخمسينيات حينما جرت الانتخابات البرلمانية في السودان عام 1953،كانت الليالي الانتخابية ،مقرونة بقرارات لجنة السودنة مسرحا لبذل الوعود واطلاق الاماني فقد جاءت نتائج وقرارات السودنة التي وضعت اسس استبدال كبار الاداريين الاجانب بالسودانيين ،لتمنح الجنوبيين ست وظائف قيادية فقط في الادارة الوطنية للبلاد.وليس من الانصاف ان نرمي بمسؤولية تخصيص ستة وظائف فقط للجنوبيين على عاتق تلك اللجنة ،اذ انها كانت محكومة باجراءات وشروط وظيفية واكاديمية ومهنية مختلفة في قراراتها .ولهذا فان القول بان هذا الامر شكل خيبة امل للجنوبيين لايعني اننا نصدر حكما على تلك اللجنة وعلى اجراءاتها[12]

وحين قصمت قشة لجنة السودنة،ظهر بعير الثقة في الشماليين ،رفع حزب الاحرار الجنوبي دعوة الفيدرالية صريحة سافرة،وعدها الترياق المضاد لعزم الشماليين على

السيطرة السياسية والادارية على الجنوب بعد رحيل الانجليز.واعلن الحزب في اجتماع عقده في جوبا في تشرين الاول/اكتوبر 1954،تبنيه رسميا لمطلب الفيدرالية للجنوب[13].

ووصلت الشكوك إلى ذروتها عندما بدأ الشماليون عام 1955م في إعادة تنظيم القوات العسكرية، وتقرر نقل بعض مجموعات الفرقة الاستوائية إلى الشمال، الأمر الذي انتهى بتمرد هؤلاء، وهو التمرد الذي كان بداية لتفجر مشكلة الجنوب[14] في مختلف الحقبة السياسية التي تعاقبت على حكم السودان.

ثانيا- الجنوب في عهد ابراهيم عبود (1958-1964)

وعلى الرغم من معارضة الجنوبيين لحكومة عبد الله خليل فقد سمحت الأخيرة للجنوبيين ولاسيما كتلة الجنوب بالمشاركة في الانتخابات التي حدثت خلال المدة من 27 شباط حتى 9 اذار 1958 اذ تمكنت فيها من الحصول على 37مقعداً، وتم تعيين ثلاثة من أعضاء الكتلة كوزراء في الحكومة التي شكلها عبد الله خليل وهم ساتينولوري وأزبوني منديري ويومجي أروك، إلا أنهم ما لبثوا ان قدموا استقالاتهم من الحكومة احتجاجاً على الحكم الذي صدر ضد أزبوني منديري بتهمة الترويج لفكرة الفيدرالية.

ومما زاد الوضع سوءاً، إخفاق حكومة عبد الله خليل من السيطرة على الوضع الأمني في الجنوب، إذ غدت الساحة الجنوبية مجالاً واسعاً للصراعات المسلحة ولم يكن الشمال هو الآخر أفضل حالاً فقد أخذت الخلافات داخل حكومة عبد الله خليل بالتفاقم الأمر الذي أدى الى حدوث انقلاب ابراهيم عبود في 17 تشرين الثاني عام 1958[15].

أتهم بعض القادة الجنوبيين السيد عبد الله خليل بتدبر الانقلاب حتى يتسنّى للجيش حسم الحرب الاهلية في جنوب السودان التي بدأت في إبراز نفسها بحدة، وبدأت آثارها العسكرية والبشرية والاقتصادية في الازدياد. وسواء كان هذا فعلا أحد أسباب دعوة السيد عبدالله خليل للفريق عبود لاستلام السلطة أم لا فقد كان ذلك هو ما قام به الفريق عبود ورفاقه. وكان برنامجهم في الجنوب مبنيا على ركيزتين هما الحل العسكري للتمرد، وأسلمة وتعريب الجنوب كحل متواز ومكمل للحل العسكري بغرض دمج جنوب السودان مع شماله[16].

اهتمت حكومة عبود بإقامة المساجد والخلاوي والمعاهد الإسلامية والمدارس الثانوية في جنوب السودان، واهتمامها الأشد بنشر اللغة العربية في كل مؤسساته التعليمية. وكان يعد تعليم اللغة العربية مقدمة منطقية لتعليم الطلاب مبادئ الإسلام ومن ثم اعتناقه[17]

وما ان خلا الجو للنظام العسكري حتى اقدم على حل الاحزاب ومنها احزاب الجنوب فاضعف بذلك الى حد كبير دور النخبة الجنوبية كما اتبع النظام برنامجا قائما على اساس التصفية العسكرية لانهاء التمرد وفرض (الاسلمة) والثقافة العربية الاسلامية على ابناء الجنوب[18]

ولتنفيذ سياسة عبود لتعريب وأسلمة الجنوب تم فرض استخدام اللغة العربية، ليس فقط في المدارس، بل في مكاتب الحكومة أيضا. ومثل ذلك عقبة أخرى أمام تطلعات الجنوبيين (الذين لا يجيدون العربية) في المساواة في التوظيف بالحكومة (لاسيما في وزارات سيادية مثل الخارجية والدفاع)، وعدوا تلك السياسة "عبودية محضة" [19].

كما عمد الى تقييد نشاط الارساليات التبشيرية في الجنوب فقام باصدار قرار في بداية عام 1960 يقضي بتغيير العطلة الرسمية في الجنوب الى يوم الجمعة بدلا من يوم الاحد ،التي كانت قد اقرتها حكومة الاحتلال البريطاني.

وفي الوقت نفسه حرم على الكنيسة في الجنوب القيام باي نشاط ديني خارج الكنيسة،بسبب اتهامها بزعزعة اركان الحكم القائم وتماديا في التبشير الذي سخر لاغراض سياسية وعرقية من خلال اثارة السكان على الحكومة واستغلالها للمشاعر الدينية لبذر بذور الكراهية والعداء باذهان ابناء الجنوب ،واقامة دولة سياسية مستقلة للمديريات الجنوبية،الامر الذي يعرض وحدة البلاد لخطر التجزئة[20]

وبدورها اثارت تلك السياسة رد فعل عكسي لدى رجال الكنائس وبوجه خاص الكاثوليكية منها الذين ادركوا بان الحكومة تسعى الى تحجيم الارساليات التبشيرية[21].

أن الصراع بين البعثات التبشيرية الأجنبية وحكومة عبود العسكرية كان مبعثه الرغبة في السيطرة على شعب الجنوب، وفي تنصيره أو اسلمته. واستخدم الطرفان كل الموارد البشرية والمالية والسياسية وغيرها لجذب أفراد المجتمع الجنوبي له. وأكد على أن مصالح الطرفين كانتا على طرفي نقيض. فقد كانت حكومة عبود ترى أن إشاعة التعريب والأسلمة في أوساط الجنوبيين هي أقصر الطرق لتوحيد البلاد وتكامل طرفيه، بينما كان المبشرون يرون أن تنصير الجنوبيين هو أنجع الوسائل لإشاعة التمدن في أوساطهم، وفي "إنقاذ أرواحهم" [22].

خلفت اجراءات الحكومة هذه فضلا عن نزوح اعداد كبيرة من الجنوبيين الى الدول المجاورة مشاكل عدة مع دول الجوار ، وقد استغل البعض وبالتعاون مع القوى الكبرى والكيان الصهيوني مشكلة الجنوب متذرعين باجراءات الحكومة السابقة،زاعمين بانها ترمي الى "اضطهاد المسيحيين والوثنيين واجبارهم على الاسلام"بغية اثارة الرأي العام دون الالتفات للنشاط السياسي الذي قام به المبشرون في الجنوب وعليه تلقى اللاجئون والمتمردون الدعم المادي والمعنوي الواسع من قبل هذه القوى للضغط على الحكومة السودانيةمما دفع الاخيرة للتوجه بسياستها الخارجية نحو تطبيع العلاقات مع مصر اثر الزيارة التي قام بها الرئيس عبد الناصر في تشرين الثاني 1960 ومع كتلة الاقطار الشرقية الاشتراكية ودول عدم الانحياز، لاسيما بعد ارتباط هذه المشكلة تاريخيا مع مصالح القوى الكبرى ولاسيما الغربية في افريقية والذي يتناسب طرديا مع علاقاتها بالانظمة الحاكمة في

السودان ،فكلما توترت العلاقات بين هذه القوى والسودان كلما تصاعدت مشكلة الجنوب والعكس صحيح[23]

وكان من ابرز نتائج الاجراءات العسكرية المتشددة ولجوء اعداد كبيرة من السودانيين الى دول الجوار ظهور التنظيمات السياسية والعسكرية والتي لم تكن خطورتها مقصورة على علاقة هؤلاء بالقوى الاستعمارية وعلى الصدام المسلح الذي ترتب عليه فحسب ،بل تعداها في الطرح السياسي الخطير المتمثل في تبني بعض هذه التنظيمات شعارات سياسية تدعو للانفصال عن السودان وتشكيل دولة مستقلة عنه. وكان من ابرز تلك التنظيمات والتي بدا تأسيسها منذ العام 1960 خارج السودان الاتحاد الوطني السوداني الافريقي للمناطق المقفلة المعروف بالمختصر ساكدنو(SACDNU)[24].

وفي العام 1963، ظهرت حركة جديدة في الجنوب أطلق عليها اسم ((حركة تحرير جنوب السودان)). ((southern Sudan liberation movement(SSLM))).

برئاسة وليم دينق، وكانت تدعو الى قيام دستور فدرالي، وضرورة توسيع المشاركة السياسية للجنوبيين فضلاً عن منح الجنوب حكماً ذاتياً.

ولكن يبدو إنَّ حركة تحرير جنوب السودان نفسها ما لبثت أنْ ذابت في تنظيم جديد عام1963م، كان ذلك التنظيم هو ((سانو)) الشهير بـ(الاتحاد الإفريقي الوطني السوداني). ((Sudan African national union (SANU))).

وفي العام نفسه تشكلت حركة أُخرى عرفت بآسم ((الانيانيا))[25] وتمثل تلك الحركة بداية التنظيم العسكري الحقيقي للعناصر المتمردة في جنوب السودان، إذ أخذت تمارس عملياتها العسكرية ضد الحكومة السودانية، الأمر الذي دفع الحكومة إلى وضع حد لنشاط الجمعيات التبشيرية التي آتهمتها بتحريض المتمردين ضده عندما اصدر قراراً في 26شباط1964م بأبعاد القساوسة والمبشرين الأجانب من الجنوب، فضلاً عن آتباعها إجراءات صارمة ضد المتمردين، مما كان لها أثر في أنَ تكسب تلك الحركة ((الانيانيا)) تعاطفاً في جنوب السودان))[26].

وظل أسلوب الصدام والمواجهة العسكرية هو النهج الذي تتبعه حكومة إبراهيم عبود مما أدى إلى آتساع رقعة الحرب في الجنوب وزيادة المعارضة الداخلية ومن ثم الإطاحة به في 21تشرين الأول1964م[27].

ثالثا- مؤتمر المائدة المستديرة والحكومة المدنية الثانية

سعت قيادات ثورة أكتوبر/تشرين الاول عام 1964 التي أطاحت بالحكم العسكري الاول، الى تشكيل جبهة سميت بـ "جبهة الهيئات"، ووضع وثيقةٍ اطلق عليها "الميثاق الوطني" في 27 أكتوبر/تشرين الاول من العام 1964. تضمّنت مجموعة من الامور منها وضع خارطةَ طريقٍ لعودة الديمقراطية، شملت إلغاء الأحكام العرفية وعودة جميع الحريات التي صادرتها الحكومة العسكرية برئاسة ابراهيم عبود [28].والملاحظ على الميثاق الوطني (والتي تضمّنت 28 من القيادات الحزبية والنقابية) انها لم تشمل قيادياً

واحداً من ابناء جنوب السودان. مما يدل على ان تلك الوثيقة قد تجاهلت ابناء الجنوب. وكان عددٌ من السياسيين والطلاب الجنوبيين، ومن بينهم السيد أزبوني مندیري، يقضّون مدة أحكامٍ في سجون الخرطوم بعد أن تمّت إدانتهم بتهمة المطالبة بالنظام الفيدرالي.كما لم يتضمن الميثاق الوطني نفسه أيّة فقرة عن مشكلة الجنوب، رغم الاعتقاد الكبير والعام (الخاطئ) بشمولية القضايا التي تناولها الميثاق. ولأن مشكلة الجنوب كانت السبب الرئيس لثورة أكتوبر، فمن الضروري أن يكون الميثاق الوطني، كما تصوّر الكثيرون، قد تناول تلك المشكلة[29].ويبدو ان تلك الحكومة كسابقاتها لم تول قضية الجنوب اهتمام يذكر، ومع ذلك نلاحظ ان الحكومة المدنية الثانية ذكرت ان من أوائل مهامها الوصول إلى حلٍّ لمشكلة الجنوب، فضلا عن تعيين السيدين كلمنت أمبورو، وأزبوني مندیري كوزراء في حكومة أكتوبر/تشرين الاول.أرسل رئيس حزب سانو، السيد ويليام دينق الذي كان يقيم في المنفى في مدينو ليوبولدفيل (كينشاسا لاحقاً) في جمهورية الكونغو الديمقراطية، رسالةً في الثامن من شهر نوفمبر عام 1964 إلى السيد سر الختم الخليفة رئيس الوزراء حينذاك هنئه والشعب السوداني بنجاح ثورة أكتوبر وتبنّي الحل السلمي لمشكلة الجنوب. واقترح في رسالته ضرورة عقد مؤتمر مائدة مستديرة يضمُّ كافة الأحزاب السياسية السودانية وممثلين للنقابات والاتحادات لمناقشة الخطوط العامة للعلاقات الدستورية بين الشمال والجنوب.طالب في رسالته شرطٍ لعقد ذلك المؤتمر هو العفو غير المشروط عن جميع اللاجئين وضرورة الاعتراف بحزب سانو كحزبٍ سياسي يحقُّ له أن يشترك في الانتخابات التي ستُقام في شهر مارس/اذار عام 1965 على وفق برنامجه المتمثّل في الحكم الفيدرالي.كما طالب أيضاً برفع حالة الطوارئ في الجنوب، ودعوة ممثلين لمنظمة الوحدة الأفريقية والدول المجاورة ومنظمة الأمم المتحدة لحضور المؤتمر بصفة مراقبين ومستشارين. كما تطرّق في رسالته للعلاقة التاريخية بين الشمال والجنوب والوعود التي لم يفِ بها الشمال ومرارات الحرب الأهلية، ونادى في رسالته بضرورة التسليم بأن السودان دولةٌ أفريقيةٌ عربيةٌ لها شخصيتان وثقافتان متمايزتان، ويمكن أن يتعايشا في سودانٍ موحّد تحت مظلّة نظامٍ فيدرالي[30].

وعلى اثر ذلك ،تجاوبت الحكومة السودانية مع النغمة التصالحية التي تضمنتها رسالة حزب سانو وردّ السيد سر الختم خليفة رئيس الوزراء بالترحيب وقبول مقترح عقد مؤتمر المائدة المستديرة، والموافقة على إصدار العفو غير المشروط على كل من حمل السلاح في جنوب السودان. واكدت الحكومة على ضرورة مناقشة النظام الفيدرالي خلال المؤتمر نفسه[31] .**واثناء** عقد المؤتمر قدم إلى المؤتمر حزب سانو مشروع يقضي بإجراء استفتاء في الجنوب تحت إشراف مراقبين من الدول الأفريقية للتأكد من اتجاه أغلبية الجنوبيين سواء إلى الوحدة الفيدرالية أو إلى الاتحاد مع الشمال أو الاستقلال أو الانفصال، وكانت الجبهة وحزب سانو يرون إنَّ الخطوة الأولى في سبيل إجراء الاستفتاء المقترح هو انسحاب الجيش من الجنوب وإلغاء حالة الطوارئ، وكان من رأيهما أن يجري الاستفتاء

بعد شهرين من ذلك التاريخ، ولما رفضت الأحزاب الشمالية الاقتراح تقدم الحزبان الجنوبيان باقتراح آخر يدعو إلى إقامة إقليمين في السودان يكون لكل منهما السلطة الكاملة داخل أراضيه، فرفضت الأحزاب الشمالية هذا الاقتراح أيضاً[32]. ومن النتائج السلبية التي تحسب على الأحزاب الجنوبية إنها دخلت المؤتمر منقسمة ولم تتفق بشأن نوع العلاقات الدستورية التي تراها مقبولة ((فالفريق المتطرف وجماعة انيانيا لايؤمنان بالحل السلمي بل يعارضان فكرة عقد المؤتمر أصلا على أساس إنَّ المشكلة لن تحل إلا بالقوة، إذ حاول هذا الفريق بذل كل جهد ممكن لإبعاد الفريق الثاني المتمثل بحزب سانو وجبهة الجنوب عن كل مشروع لايؤدي إلى الاستقلال والانفصال)).

وخلال تلك الحقبة انشق حزب سانو إلى جناحين أحدهما معتدل بزعامة وليم دينج وكان يدعو إلى الاتحاد الفيدرالي والآخر متطرف بزعامة جوزيف ادوهو ويدعو إلى الانفصال وتعرض جناح دينج هو الآخر إلى انشقاق تزعمه الفرد وول.

وعلى الرغم من ظهور تلك التنظيمات إلا أنَّ الحزب الجنوبي الوحيد الذي بقي له تأثير خلال الحقبة الديمقراطية الثانية تمثل بحزب سانو، وعلى الرغم من الانشقاق الذي شهده ذلك الحزب تمكن من خوض انتخابات الجمعية التأسيسية لعام 1968م وحصل على خمسة عشر مقعداً. وبقي الحزب يمارس نشاطه حتى آنتهاء الحقبة الديمقراطية الثانية على يد العسكريين برئاسة جعفر محمد نميري في 25أيار1969م إذ حل الحزب كباقي الأحزاب السياسية التي شهدتها الساحة السياسية[33].

رابعا- جعفر نميري ومشكلة جنوب السودان

كان التخطيط للقيام بانقلاب عسكري من قبل الضباط الاحرار قائما منذ تشرين الاول من العام 1968،مستغلين الصراع الذي كان محتدما بين الاحزاب السياسية آنذاك ،وفي فجر الخامس والعشرين من ايار عام 1969 نجح تنظيم الضباط الاحرار في الاستيلاء على السلطة بقيادة العقيد جعفر نميري[34]

وشكلت الحكومة العسكرية برئاسة جعفر نميري الذي عمد الى اتباع سياسة مختلفة تجاه جنوب السودان، فبعد مضي يومين على الانقلاب أعلن جعفر نميري رئيس مجلس قيادة الثورة سياسة النظام الجديد حول الجنوب، ولعل أهم ما ورد في هذا الإعلان اعتراف الحكومة بالفوارق التاريخية والثقافية بين الشمال والجنوب وان بناء الوحدة الوطنية للبلاد لابد أنْ يأخذ هذه الحقائق في الاعتبار[35].

وأعلن عن نية حكومته منح الجنوب حكماً إقليميا ذاتياً في إطار السودان الموحد يتيح للإقليم هامشاً واسعاً من الحرية في إدارة شؤونه بنفسه. وأشار الإعلان إلى ضرورة بناء حركة اشتراكية ديمقراطية في الإقليم الجنوبي كأساس لتنفيذ برنامج الحكومة هناك[36].

ولم تتمكن الحكومة من إقناع السياسيين الجنوبيين ببرنامجها ، نتيجة لتدهور الاوضاع الأمنية في الجنوب. إلا أنها استطاعت وبمساعدة بعض قيادات الجنوب من كسبهم إذ تمكن جوزيف لاقو من إقناع الحركات السياسية في توحيد آتجاهاتها بالشكل الذي أصبح الجنوب

يتحدث بصوت واحد مما سهل مهمة الوسطاء الذين كانوا يسعون للتقريب بين مواقف الحكومة ومواقف الجنوبيين. إذ قام وفد مشترك من مجلس الكنائس العالمي ومجلس الكنائس الأفريقي بزيارة الخرطوم في أيار 1971م لعرض وساطته، إلا أن الأمور لم تتحرك بالسرعة المطلوبة إلا بعد فشل الانقلاب الشيوعي في تموز 1971م الذي قاده فضلاً عن هاشم العطا جوزيف قرنق الذي تم إعدامه على اثر تلك المحاولة الانقلابية[37].

دفع انفراد الجنرال جوزيف لاقو بالسيطرة على مقاليد حركة التمرد في الجنوب، وظهوره قيادةً لا تواجه أي تحدٍّ ملحوظ أو محتمل، وتحول نظام نميري في توجهاته نحو الغرب، مجلس الكنائس العالمي (راعي حركة التحرّر الجنوبية) وبعض المصالح الغربية، مثل شركة لونرو ورئيسها تايني رولاند، التي دعمت التمرد سراً بالمال والمرتزقة البيض، ووكيل كل هذه المصالح في القرن الأفريقي، (الإمبراطور الإثيوبي الراحل هيلاسلاسي)، إلى التفكير في إيجاد حلفٍ بين الجنرال لاقو في الجنوب والجنرال (نميري) في الشمال . بدأت اتصالات سريةً في أديس أبابا، برعاية الإمبراطور هيلاسلاسي ومجلس الكنائس العالمي، بين اللواء محمد الباقر أحمد نائب رئيس الجمهورية والجنرال لاقو وطاقمه، أسفرت عن توقيع اتفاقية أديس أبابا في 1972، عاد، على أثرها، لاقو إلى البلاد نائباً لرئيس الجمهورية جعفر نميري .وبدأ عقد حقيقي من السلام في السودان، تدفقت على أثره معونات واستثمارات غربية، وصلت إلى 10 بلايين دولار مطلع الثمانينيات[38].

تضمنت اتفاقية اديس ابابا منح الجنوب حكماً إقليمياً ذاتياً في إطار السودان الموحد، واستمر العمل بالاتفاق لمدة عشر سنوات، تم خلالها إنجاز بعض مشروعات التنمية، وتمتع الجنوب فيها بالسلم تماماً. ولم يستثمر النظام المايوي فرص السلام والاستقرار التي أتيحت له، فعمد إلى خرق الاتفاق في وقت تضاءل فيه سنده الجماهيري، وبعد خرق الاتفاق تفاقمت الأوضاع بين الشمال والجنوب، وذلك لأن الأحزاب وبعد مصالحة 1977 عملت على توسيع الشقة بين الرئيس الأسبق جعفر نميري والقيادات الجنوبية ثم بين الجنوبيين أنفسهم باعتبار أنهم أطالوا عمر مايو، وهكذا فقد النميري الجنوبيين بخرق الاتفاقية[39].

ومما زاد الوضع سوءا قيام النميري عام 1983 بتقسيم الجنوب الذي كان ولاية واحدة إلى ثلاث ولايات (أعالي النيل وبحر الغزال والاستوائية) تلبية لرغبة بعض الجنوبيين خاصة جوزيف لاغو الذي كان يخشى من سيطرة قبيلة الدينكا على مقاليد الأمور في الجنوب، وكان أبيل ألير نائب الرئيس النميري من قبيلة الدينكا، وكان مسيطرا على جميع أمور الجنوب. ويذكر أن اتفاقية أديس أبابا تنص على جعل الجنوب ولاية واحدة، ولهذا اعتبر البعض تصرف النميري بمثابة إلغاء لاتفاقية أديس أبابا.وتعقد الصراع أكثر بين الشمال والجنوب حينما بدأت بوادر الاكتشافات النفطية تظهر في جنوب السودان أوائل الثمانينيات. وفي منتصف العام 1983 اتهمت حكومة الرئيس جعفر النميري الرائد كاربينو كوانين قائد الكتيبة 105 بمنطقة بور جنوب السودان باختلاس أموال وحاولت التحقيق معه

فأعلن تمرده، فشنت القوات الحكومية هجوما على الكتيبة لإخضاعها، ما أدى إلى هربها إلى أدغال الاستوائية لتصبح في ما بعد نواة الجيش الشعبي [40].

كلفت حكومة الخرطوم العقيد جون قرنق بتأديب تلك الكتيبة وقائدها، إلا أنه أعلن انضمامه إلى المتمردين مؤسسا الحركة الشعبية لتحرير السودان وجناحها العسكري الجيش الشعبي.وقد كان في إعلان النميري تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في سبتمبر/ أيلول 1983 مدعاة بالنسبة للجنوبيين للنفور أكثر من حكومة الخرطوم. ورفع المتمردون شعارات يسارية ووجدوا في الرئيس الإثيوبي مانغستو هيلا ماريام سندا قويا وقاعدة خلفية واشتدت محاربتهم للحكومة.ومع أن عهد النميري الذي دام 16 سنة كان قد عرف أطول هدنة بين المتمردين والحكومة المركزية بالخرطوم دامت 11 عاما، فإنه عرف أيضا ظهور الحركة الشعبية وجناحها العسكري الجيش الشعبي لتحرير السودان، كما عرف بروز جون قرنق أبرز زعماء المتمردين وشهدت الحرب الأهلية في عهده فصولا دامية[41].

ونتيجة لتتابع الأزمات السياسية والاقتصادية التي أخذت بالتفاقم على إثر الحرب التي أخذت تدار رحاها في الجنوب، أدى ذلك إلى تزايد السخط الشعبي ضد حكومة جعفر نميري ومن ثم إنهائها عبر انتفاضة شعبية قادتها الجماهير المنتفضة وبمساعدة المؤسسة العسكرية بقيادة عبد الرحمن سوار الذهب في 6نيسان1985م[42].

خامسا- الحكومة المدنية الثالثة وقضية جنوب السودان

بعد سقوط نظام النميري تحت ضغط الحركة النقابية والإضراب السياسي العام في ما عرف بانتفاضة أبريل/ نيسان 1985 تكون مجلس عسكري عال بقيادة الفريق عبد الرحمن سوار الذهب تولى أعمال السيادة ومجلس وزراء ضم ممثلي النقابات ترأسه الدكتور الجزولي دفع الله، كان من مهام هذا النظام أن يجري انتخابات عامة في نهاية مدته المحددة بعام واحد.

وجه الدكتور الجزولي دفع الله نداء للحركة الشعبية، غير أن الحركة اتهمت حكومة سوار الذهب-الجزولي "مايو الثانية"، وبالتقاعس في إلغاء قوانين سبتمبر، بل وتنكرها لميثاق الانتفاضة الداعي لإيقاف الحرب وحل مشكلة الجنوب سلميا، فضلا عن أن الحركة صارت تدعو لتشكيل سودان جديد ديمقراطي وخفت فيها صوت الانفصاليين، وأكدت الحركة أن المشكلة اصبحت مشكلة السودان وليست الجنوب فقط، لذا نادت بانعقاد مؤتمر قومي دستوري لمناقشة القضايا الأساسية[43].

إزاء تلكؤ حكومة الانتقال، بادر النقابيون في التجمع الوطني الديمقراطي بالاتصال بالحركة الشعبية، وتوجت تلك الاتصالات بلقاء كوكادام الذي شاركت فيه التنظيمات النقابية والأحزاب السياسية ما عدا الحزب الاتحادي الديمقراطي إلى جانب ممثلي الحركة الشعبية،

وقد انتهى اجتماع كوكادام بإعلان الاتفاق على عقد مؤتمر دستوري في سبتمبر/ أيلول 1986م وتكوين حكومة وحدة وطنية من الأحزاب والنقابات والحركة الشعبية، وإلغاء قوانين سبتمبر، في حين رفض الصادق المهدي إعلان كوكادام الذي وقع عليه ممثلو حزبه (44)

وخلال مدة الانتخابات التي بدأت عام 1986م لم تشترك الحركة الشعبية في تلك الانتخابات، إذ أخذت تصعد الحرب في الجنوب لكي لا يدلي المواطنون بأصواتهم في صناديق الانتخابات، إذ قامت الحركة بحملات عسكرية مكثفة في الجنوب وغرب السودان، مما أدى إلى إلغاء الانتخابات في معظم دوائر الجنوب. وعلى الرغم مما قامت به الحركة آستمرت الانتخابات وكان من نتيجتها سيطرة حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية على ثلاثة وثمانين بالمائة من عضوية الجمعية التأسيسية، بينما لم تمثل أغلبية الجنوبيين البالغة من 25-30% من السكان في الجمعية التأسيسية. وبذلك فإن الانتخابات لم تسفر عن فوز أي حزب بالأغلبية التي تمكنه من تشكيل حكومة بمفرده، إذ حصل حزب الأمة على (101) من المقاعد والحزب الاتحادي الديمقراطي على (63) مقعداً، مما مكنهما من تشكيل حكومة ائتلافية[45].والتي تميزت بالضعف وعدم الانسجام ،فقد اعترف رئيس الحكومة الصادق المهدي بإخفاقها اذ قام بحلها واعادة تشكيلها اكثر من مرة دون جدوى[46].

وعلى الرغم من استمرار حكومة الصادق المهدي في مباحثاتها مع الحركة، إلا أنها لم تتوصل إلى حل معها ولاسيما بعد قيام الحركة بإسقاط طائرة مدنية تابعة للخطوط الجوية السودانية في آب عام 1986 ، الأمر الذي دفع الحكومة السودانية إلى تجميد اتصالاتها بالحركة [47].

وعلى الرغم مما قامت به الحركة من عمليات حربية فقد سعت الحكومة السودانية إلى فتح باب الحوار معها عن طريق تدخل بعض الدول الإفريقية منها كينيا وأوغندا ونيجيريا، التي نجحت في مسعاها إذ تحقق اللقاء بين الطرفين الحكومة ممثلة بالحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة الشعبية وتم التوصل الى عقد اتفاقية عرفت بـ(اتفاقية مبادرة السلام) في 16 تشرين الثاني عام1988م التي نصت على الآتي[48]:-

1-تجميد تطبيق أحكام أيلول 1983 وان لاتصدر أية قوانين تحتوي على مثل تلك المواد إلى حين قيام المؤتمر القومي الدستوري والفصل نهائياً في مسألة القوانين.

2-إلغاء الاتفاقيات العسكرية كلها المبرمة بين السودان والدول الأخرى.

3-رفع حالة الطوارئ.

4-وقف إطلاق النار.

من خلال ذلك يتضح ان الحكومة المدنية التي شكلها الصادق المهدي والتي حكمت للمدة من 1986 ولغاية 1989 قد اخفقت في تحقيق اهداف انتفاضة العام 1985 ،ولاسيما فيما يتعلق بايجاد الحلول المناسبة لقضية جنوب السودان ،فقد كانت كغيرها من الحكومات

لم تول تلك المشكلة اهمية كبيرة فضلا عن اهمالها الواضح في اصلاح البنى التحتية لمنطقة جنوب السودان،الامر الذي ادى الى تعرضها لانقلاب عسكري في الثلاثين من حزيران 1989 ،الانقلاب الذي انهى الحكومة المدنية الثالثة برئاسة الصادق المهدي[49].

الخاتمة

يتضح مما تقدم ،ان مشكلة جنوب السودان تعد من اعقد المشكلات السياسية التي واجهها السودان ،بالرغم من المحاولات المستمرة لوضع حد لتلك المشكلة والحيلولة دون تفاقمها الا ان سياسة المستعمر كانت اقوى وادهى في تعقيد تلك القضية من خلال اتباعة سياسة (فرق تسد) التي خلقت فجوة كبيرة بين ابناء الشمال والجنوب وما الت اليه من مشكلات استمرت لحقب طويلة من تاريخ السودان .

فضلا عن الاهمال الكبير الذي شهدته منطقة الجنوب في عهد الانظمة السياسية التي تعاقبت على حكم السودان ،اذ وضعت تلك الحكومات برامج تخدم سياستها ومصالحها الحزبية بالدرجة الاولى ،ولم تول الجنوب اهمية. مما ادى ذلك لتفاقم الاوضاع في منطقة الجنوب وحدوث حربين اهليتين الاولى في العام 1955 والثانية في العام 1983 بسبب تطبيق حكومة جعفر نميري لقوانين الشريعة الاسلامية في منطقة جنوب السودان.

وعليه ،لم يكن غريبا ان تخفق الحكومات المدنية والعسكرية في وضع حل لمشكلة الجنوب ،بسبب ضعف تلك الحكومات وكثرة الصراعات الحزبية ،الى جانب اهمالها لمسألة التنمية في الجنوب والذي يعد من العوامل المهمة في وضع حد لتلك المشكلة.

وفي الواقع ،ان ظاهرة الحروب الأهلية مستمرة في السودان وغيرها من البلدان الإفريقية، وهو دليل واضح على عدم فهم أبعاد هذه الظاهرة ،بدليل اشتعال تلك الحروب بين الحين والاخر سواء في جنوب السودان او حتى في غربه.

الهوامش

1-عبد القادر اسماعيل السيد الشربيني،مشكلة جنوب السودان صراعات الحرب وصراعات السلام:دور الاحزاب السياسية 1947-1972،القاهرة مكتبة مدبولي،2011،ص13

2-يونان لبيب رزق،مشكلة جنوب السودان..اصل النشأة الاولى،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:https://www.aljazeera.net-

3- المصدر نفسه

4-المصدر نفسه

5- المصدر نفسه

6-احمد ابو سعدة،جنوب السودان وافاق المستقبل،مكتبة مدبولي القاهرة،2011،ص.46

7-وزير المستعمرات البريطاني (1854-1925).

8-منى حسين عبيد،الوحدة الوطنية في السودان:المشكلات والمواقف،بغداد،2009،ص.14

9-عبد المحسن بدوي محمد احمد،مشكلة جنوب السودان.. الماضي ومآلات المستقبل،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:
http://www.aleqt.com/2011/01/07/article_488406.html

10- منى حسين عبيد،المصدر السابق،ص15.

11-المصدر نفسه،ص15-16

12-محمود محمد قلندر،جنوب السودان:مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال 1900-1983،دار الفكر،دمشق،2004،ص113-114.

13-المصدر نفسه،ص117

14- حسب الله النور، قضيةُ جنوب السودان... النشأة والتطور،مجلة الوعي، العدد 286، السنة الخامسة والعشرون، تشرين الأول 2010.

15-منى حسين عبيد، المصدر السابق،ص26.

16- انظر محمد على صالح، (وثائق أمريكية عن عبود)، الحلقة الرابعة، موقع الاستاذ محمد علي صالح : http//www.mohammadalisaliht.com

17- Scopas S. Poggo, General Abooud's Military Administration in the Sudan (1958 – 1964):Implementation of the programs of Islamization and Arabization inSouthern Sudan

عرض بدر الدين حامد الهاشمي إدارة الفريق عبود العسكرية للسودان (1958 – 1964م) وتطبيق برنامج أسلمة وتعريب جنوب السودان،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:
http://sudanile.com/index.php?option=com_content&view

18- ذاكر محي الدين عبد الله،الانقلابات العسكرية في السودان 1958-1971،الموصل ،2014،ص.170

19-Scopas S. Poggo,op.Cit.p.1

20- دنيا فاروق صالح ابلعمر،الفريق ابراهيم عبود والحكم العسكري الاول في السودان 1958-1964،بغداد،2017،ص132-133

21- المصدر نفسه،ص.133

22- Scopas S. Poggo,op.Cit.p.1

23- ذاكر محي الدين عبد الله،المصدر السابق،ص171-172

24-المصدر نفسه،ص172.

25-وتعني الثعبان السام .

26- منى حسين عبيد،المصدر السابق،ص28

27- منى حسين عبيد،المصدر نفسه، ص28

28- سلمان محمد أحمد سلمان، قرارات مؤتمر المائدة المستديرة واتفاقية أديس أبابا: تعقيب على السيد الصادق المهدي ،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:
https://www.dabangasudan.org/

29-المصدر نفسه.

30-المصدر نفسه.

31-المصدر نفسه.

32-منى حسين عبيد،المصدر السابق،ص30

33-المصدر نفسه،ص30-31.

34-عصام مشغل الحلبوسي،الحركات الاسلامية في السودان 1969-1985 ،بغداد،2018،ص91،ص.94

35- حيدر ابراهيم علي ، الديمقراطية في السودان البعد التاريخي والوضع الراهن وآفاق المستقبل ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، 1993، ص440 .

36- منى حسين عبيد،المصدر السابق،ص32

37-المصدر نفسه،ص32-33

38- حروب جنوب السودان... البدايات ولا نهاية،مقال مترجم ،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:https://www.alaraby.co.uk/amp/opinion

39-عبد المحسن بدوي محمد، مشكلة جنوب السودان.. الماضي ومآلات المستقبل،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:
http://www.aleqt.com/2011/01/07/article_488406.html

40- جعفر نميري،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d9f17c30-2934-4a54-8d87-bca617f9cfb1

41- المصدر نفسه.

42- منى حسين عبيد،مصدرسابق،ص.35

43- معاوي الزبير الطيب، موقف الحكومات السودانية المتعاقبة من مشكلة الجنوب،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:https://www.aljazeera.net

44- المصدر نفسه.

45- منى حسين عبيد،مصدر سابق،ص.37

46- نبراس خليل ابراهيم،جون قرنف واثرة في الحياة السياسية السودانية(1945-2005)،دراسات تاريخية،مجلة الاداب،،جامعة بغداد،العدد2014،107،ص.172

47- منى حسين عبيد،الخريطة السياسية لاحزاب جنوب السودان،مجلة دراسات دولية،جامعة بغداد،العد41،تموز2009،ص.32

48- منى حسين عبيد،الوحدة الوطنية،مصدر سابق،ص.39

49- زيد عدنان محسن العكيلي،الثقافة السياسية والوحدة في مصر والسودان،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين،2003،ص164.

المصادر

اولا-الكتب العربية:

1- أحمد ابو سعدة،جنوب السودان وافاق المستقبل،مكتبة مدبولي القاهرة،2011.

2-حيدر ابراهيم علي ، الديمقراطية في السودان البعد التاريخي والوضع الراهن وآفاق المستقبل ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، 1993.

2- دنيا فاروق صالح ابلعمر،الفريق ابراهيم عبود والحكم العسكري الاول في السودان 1958-1964،بغداد،2017.

4- ذاكر محي الدين عبد الله،الانقلابات العسكرية في السودان 1958-1971،الموصل ،2014.

5- عبد القادر اسماعيل السيد الشربيني،مشكلة جنوب السودان صراعات الحرب وصراعات السلام:دور الاحزاب السياسية 1947-1972،القاهرة مكتبة مدبولي،2011.

6- عصام مشغل الحلبوسي،الحركات الاسلامية في السودان 1969-1985،بغداد،2018.

7- محمود محمد قلندر،جنوب السودان:مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال 1900-1983،دار الفكر،دمشق،2004.

8- منى حسين عبيد،الوحدة الوطنية في السودان:المشكلات والمواقف،بغداد،2009.

9- محمود محمد قلندر،جنوب السودان:مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال 1900-1983،دار الفكر،دمشق،2004.

ثانيا:-المصادر الاجنبية:

1- Scopas S. Poggo ,General Abooud's Military Administration in the Sudan (1958 – 1964):Implementation of the programs of Islamization and Arabization inSouthern Sudan

ثالثا:-الرسائل الجامعية:

1-زيد عدنان محسن العكيلي،الثقافة السياسية والوحدة في مصر والسودان،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين،2003.

رابعا:- الدوريات:

1-حسب الله النور، قضيةُ جنوب السودان... النشأة والتطور،مجلة الوعي، العدد 286، السنة الخامسة والعشرون، تشرين الأول 2010.

2-منى حسين عبيد،الخريطة السياسية لاحزاب جنوب السودان،مجلة دراسات دولية،جامعة بغداد،العد41،تموز.2009

3- نبراس خليل ابراهيم،جون قرنف واثرة في الحياة السياسية السودانية(1945-2005)،دراسات تاريخية،مجلة الاداب،،جامعة بغداد،العدد107، 2014.

خامسا:-الانترنت

1-حامد الهاشمي إدارة الفريق عبود العسكرية للسودان (1958 – 1964م) وتطبيق برنامج أسلمة وتعريب جنوب السودان،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:
http://sudanile.com/index.php?option=com_content&view

2-حروب جنوب السودان... البدايات ولا نهاية،مقال مترجم ،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:https://www.alaraby.co.uk/amp/opinion

3-سلمان محمد أحمد سلمان، قرارات مؤتمر المائدة المستديرة واتفاقية أديس أبابا: تعقيب على السيد الصادق المهدي ،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:
https://www.dabangasudan.org/

4-عبد المحسن بدوي محمد احمد،مشكلة جنوب السودان.. الماضي ومآلات المستقبل،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:
http://www.aleqt.com/2011/01/07/article_488406.html

5-محمد على صالح، (وثائق أمريكية عن عبود)، الحلقة الرابعة، موقع الاستاذ محمد علي صالح : http//www.mohammadalisaliht.com
6-معاوي الزبير الطيب، موقف الحكومات السودانية المتعاقبة من مشكلة الجنوب،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:https://www.aljazeera.net
7-يونان لبيب رزق،مشكلة جنوب السودان..اصل النشأة الاولى،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:https://www.aljazeera.net-